قراءات في الرؤى المقدمة لجذور القضية الجنوبية

> خلال ما سلف من أيام شهد مؤتمر الحوار تبايناً في الرؤى حول القضية الجنوبية، وقد غاب عن تلك الرؤى أو بعضها البعد الموضوعي، فالتجمع اليمني للإصلاح تجاوز نقطة التماس الزمني التي تجعله شريكاً مفصلياً في تداعيات القضية والممتدة من ٩٤م الى ٩٧م ويحدد عام ٩٧م هو بداية الإشكالية وأسّها الجوهري وذلك العام هو عام خروجه من السلطة، أما المؤتمر في رؤيته فقد كان أقرب الى الموضوع،

لعبة الألوان في القضية الجنوبية

«المؤتمر» أقرب إلى الموضوع و«الاشتراكي» إلى الموضوعية!!

عبدالرحمن مراد

«الاصلاح» تجاوز نقطة التماس الزمني و «الحراك» تعمد لي حقائق التاريخ!!

إذ رأى أن الاشكالية تعود الى ٦٧م، فالصراع بين النخب السياسية منذ مطلع ستينيات القرن الماضي كان سبباً مباشراً في فشل مشروع الوحدة وبالتالي مشروع الدولة الجديدة التي تم التوافق عليها وإعلانها في ٢٢مايو ١٩٩٠م، إلا أن كل فصيل من فصائل العمل السياسي كان يتربص بالآخر حتى ينفرد بالسلطة، وجاءت رؤية أنصار الله تحمل أبعاداً فلسفية تعتمد على قدرة تحليلية وسبر الغور النفسي والاجتماعي والثقافي، فكانت إضافة نوعية الى مسار الحوار وقيل إنها كانت رؤية توافقية بين الحراك والحوثيين، بيد أن الحراك تراجع عنها في لحظته الاخيرة ليعلن رؤيته التي جاءت ليّاً متعمداً وقاسياً للحقيقة التاريخية، فاليمنية كهوية لم تنشأ بمولد الدولة المتوكلية عام ١٩١٨م ولكنها ذات عمق في التاريخ، ويبدو أن الذي كتب الرؤية لم يقرأ كتب الأدب ولا كتب السير والأخبار ولا كتب التاريخ بل ولم يقرأ الشعر العربي قديمه في جاهليته وحديثه في إسلامه ولو قرأ لوجد أن اليمن كانت حاضرة بنسبة الصناعات اليها كالسيوف والرماح وبنسبة المنسوجات كالبرد إليماني، كما أن حضورها السياسي لا يقل شأناً عن حضورها الحضاري، فالصراع بين القيسية واليمانية وبين بعض الأقيال والدولة المركزية في بغداد ودمشق في العصر الاسلامي، فحين صرخ أمير المؤمنين هارون الرشيد في وجه قائده بقوله:أسمعني أنين أهل اليمن كانت اليمن حاضرة كهوية سياسية وحضارية وثقافية، وحين أمر معاوية جنده بتقديم قريش وتأخير وفد اليمن في الدخول ثم حاول الانتقاص منهم كانت اليمن حاضرة بقوة في الجدلية الثقافية والحضارية بل وفي الجدلية السياسية من خلال الصراع بين أنصار الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وبين أنصار معاوية، كما أن المراجع الأدبية والتاريخية تحفل بحضور اليمن كهوية وليس كجغرافيا واتجاه فقط، والخروج من هذه الدائرة عبث لا طائل منه..

وكان من حق الحراك أن يذهب في التأصيل لأيديولوجيته مذاهب غير التي ذهب إليها، فالتاريخ لا يمكن نفيه نفياً مطلقاً كالذي فعله في رؤيته، ولعل الحزب الاشتراكي كان أقرب الى الموضوعية من كل أولئك الذين ذهبوا في تحليلاتهم وتأويلاتهم الى مراحل تاريخية بعينها إما استدعاءً أو لأنها ذات بعد تحولي في مساراتهم.

ما نؤمل في حركة التفكير التفاعلي لمؤتمر الحوار أن يحدث قدراً من الانتقال والانتاج في تفكير القوى السياسية، فالإشكالية تكمن في تلك القوى والصراعات والحروب التي دمرت الوطن هي في روح الإقصاء والإلغاء وواحدية وثبات التفكير.. ويُفترض بنا ونحن نذهب الى مؤتمر الحوار أن نبحث عن صيغة توافقية قادرة على استيعاب الكل وقادرة على التخفيف من حدة الصراع في المستقبل وبحيث يشعر الإنسان بالشراكة الوطنية، وتشعر كل القوى بمسؤوليتها الوطنية من خلال اسهامها الفاعل في المؤسسات الوطنية.

لقد أصبحنا في محك التجربة وأصبح اليمن ومستقبله على طاولة الحوار.. وعلى القوى السياسية أن تدرك هذه الحقيقة وتنحاز الى الموضوع وتخفف من حدة «الأنا» ومن روحها المضللة، فاليمن لا يستعيد مجده إلا بروح عامرة بالحب والسلام والخير والحق والعدل.

المؤتمر الشعبي شخص القضية بفهم علاقتها بالقضايا الوطنية الكبرى

مدخل :

تلخصت رؤية المؤتمر الشعبي العام للقضية الجنوبية المقدمة الى مؤتمر الحوار الوطني الشامل في ان القضية اليمنية الكبرى هي أمن واستقرار ووحدة هذا الوطن واعادة بناء دولته المدنية.. وان القضية الجنوبية هي جزء لايتجزأ من قضية اليمن الكبرى.

وعلى العكس تماماً جاءت رؤى حزب التجمع اليمني للاصلاح والحزب الاشتراكي اليمني لذات القضية سطحية وغير منطقية وبعيدة تماماً عن مخرجات وحلول واقعية وعملية.. وذهبت بسطحية مفرطة الى تحميل الاطراف الاخرى اسباب المشكلة واختصارها بغباء وتهور الى احداث وممارسات حقبة ما بعد ٢٢ مايو ١٩٩٠م اي بعد اعادة تحقيق الوحدة :

قراءة : عبدالفتاح الازهري

الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان من المفترض ان يكون أكثر الاحزاب والتنظيمات السياسية إلماماً ومعرفة بالقضية الجنوبية وقدرة بالتالي على وضع الحلول الناجعة والمناسبة لهذه المشكلة.. جاءت رؤيته المقدمة لمؤتمر الحوار الوطني ضعيفة وسطحية، بعد ان حصرها فقط في احداث ومشكلات حقبة ما بعد اعادة تحقيق الوحدة في مايو ١٩٩٠م، وهو بهذا المنطق الفكري والسياسي نجد ان قراءته للقضية غير موضوعية ولاتستند لمسوغات تاريخية، وبالتالي فهي لايمكن على الاطلاق ان تقدم الحلول والمخارج العملية والموضوعية اللازمة لها.. وبالتالي فإن هذه الرؤية لايمكن لها ان تقود الى حل وتجاوز المشكلات والقضايا الوطنية الاخرى المطروحة على طاولة الحوار لأن مفاتيح حلها يبدأ بحل طلاسم القضية الجنوبية بواقعية ومنطقية وتجرد من المناكفات والكيد السياسي.

وعلى الرغم من ان الحزب الاشتراكي قدم رؤيته الخاصة بالقضية الجنوبية وبغض النظر عما حملته من مثالب وقصور، إلا انه وكحزب سياسي مشارك في مؤتمر الحوار الوطني الشامل في حالة من التردد والتخبط والتضارب في الرؤى تجاه القضية الجنوبية وذلك ما نلمسه ويتضح جلياً من تصريحات قياداته واركانه قبل وبعد تقديم الرؤية.. فهم تارة مع رؤى اتحادية وتارة اخرى مع طرح فيدرالي، وثالث مع توجه الى نظام اقاليم.. ومع هذا الغموض والتضارب لم يكشفوا حتى كيف سيكون شكل دولة اتحادية او فيدرالية بين شطرين وعدد من الاقاليم.. ولم يحددوا حتى ما هو شكل ونوعية العلاقة بين شطرين شمالي وجنوبي في ظل نظام اتحادي او فيدرالي.

ومن جانبه فشل ايضاً وبذات القدر حزب التجمع اليمني للاصلاح في تقديم رؤى منطقية وواقعية للقضية الجنوبية وبالتالي وضع المعالجات والحلول الحقيقية اللازمة لها.. ذلك عندما ذهب في رؤيته الى تحميل الاطراف السياسية الاخرى المسئولية في تفاقم المشكلة الجنوبية، وحصرها في محطات تتعلق تحديداً بالمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي.. متناسين ان فقهاءهم وكبار أساطينهم قد منهجوا للقمع والاستبداد وإلغاء الطرف الجنوبي، وأباحوا من خلال حرب ١٩٩٤م المشؤومة قتل المواطنين الجنوبيين خاصة المدنيين منهم من النساء والاطفال والشيوخ والشباب عبر تلك الفتاوى التي اطلقوها حتى قبل الوحدة المباركة في مايو ١٩٩٤م.. ثم نراهم اليوم يسعون بشكل حثيث إلى الاستغلال مؤتمر الحوار الوطني لتبرير وتسويق الادعاء باحتكار وتمثيل الدين واستخدامه لممارسة وصايا غير مشروعة على الوطن وابنائه.. وهو ما يعد برأي الكثيرين من المراقبين والنخب السياسية خاصة منها تلك المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني انها محاولات من تجمع اخوان اليمن تعتبر تجاوزاً خطيراً للدستور الذي ينظم قواعد الممارسة السياسية، وانتهاكاً خطيراً لمبادئ الديمقراطية وقيم الحوار، وهو الأمر الذي ينذر ببوادر تهدد بإفشال مؤتمر الحوار الوطني برمته وتقويض الجهود الوطنية الرامية الى اخراج البلاد من أزمتها السياسية عبر وضع الحلول الناجعة للقضايا الوطنية الكبرى وفي مقدمتها القضية الجنوبية.

الاشتراكي تناول القضية بسطحية بعد أن حصرها في احداث 94م

الاصلاح فشل في رؤيته وأرجع مسبباتها إلى غيره

وبالمقابل وعلى العكس من رؤيتي الحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح قدم المؤتمر الشعبي العام في رؤيته للقضية الجنوبية اطروحات مرنة وعملية ومنفتحة على الكل ومنصفة للجميع، وهي ذات الرؤى والتوجهات التي أعلنها الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام ومنذ فترة طويلة بأنه مع نظام الدولة المركزية وضد نظام فيدرالي بين شطرين، وهو ما أكدته رؤية المؤتمر الشعبي العام بأنه ضد نظام الفيدرالية بين شطرين او طائفتين.. وما عدا ذلك فإن المؤتمر الشعبي العام منفتح على كل الرؤى والمقترحات فيما يتعلق بإعادة صياغة الدولة سواء على أسس اتحادية او فيدرالية مع تسجيله لملاحظات بأن هذه التسميات لاتبدو واضحة بما فيه الكفاية للمجتمع والعامة ولاحتى للنخب السياسية، وهي لم تأخذ حقها الكافي من النقاش والتداول حتى يعرف الجميع ما المقصود بالدولة الاتحادية وما المقصود بالدولة الفيدرالية.. فذلك يحتاج الى المزيد من الوقت داخل اروقة مؤتمر الحوار الوطني وبين الفريق المعني بالقضية الجنوبية لإزالة الكثير من التعقيدات ومعرفة تجارب وانظمة غيرنا من الدول التي تتعدد اوجهها وطرقها وتختلف من دولة الى اخرى حتى وان كان المسمى واحداً، وعلينا ان نأخذ منها ما يناسبنا وما يتماشى مع ظروفنا وأوضاعنا وخصوصية مجتمعاتنا.

ان المؤتمر الشعبي العام من خلال رؤيته للقضية الجنوبية المقدمة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل وضع اسساً عادلة ومنصفة لم نرها في رؤيتي الحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح.. فالمؤتمر الشعبي العام مع عودة الحقوق لأصحابها وانصاف كل المظلومين، وهو ايضاً مع اعادة صياغة الدولة ونظامها بما يحقق التوازن والتوزيع العادل للثروة والسلطة.. على اعتبار ان كل هذه المسائل تصب في صلب القضية الجنوبية وتصب في نهاية المطاف في جوهر بناء الدولة المدنية الحديثة، حيث ان هناك مكونين رئيسيين للحل يتناغمان مع بعضهما البعض، فإن وجد الحل الصحيح في مكون بناء الدولة فإن ذلك سيعكس نفسه تلقائياً على ملف القضية الجنوبية، والعكس صحيح للوصول الى مفاتيح الحل للمشاكل والقضايا الوطنية.